Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 19-37
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.2

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Role of Islamic Auditing Standards in Activating External Lawful audit/An applied Study in Cihan Bank for Islamic Investment and Finance

Assist. prof. Dr. Fayha A. Yahya
College of Administration and Economics
University of Mosul
Fayhaabd@yahoo.com

Researcher: Majid Yaqoub Mahmoud
College of Administration and Economics
University of Mosul
majid.bap264@student.uomosul.edu.iq

Abstract:

The research aims to achieve several goals, the most important of which is show the effect of applying Islamic auditing standards and their role in developing external Lawful auditing in Islamic banks. The research concludes several results, the most important of which is that the Central Bank of Iraq's do not keep pace with the new standards issued by (AAOIFI) through producing specific instructions that obligate Iraqi Islamic banks to implement these standards, specially Audit Standard No. (6) (External Lawful Audit) and Governance Standard No. (11) (Internal Lawful Audit). The thing which contributes in assisting and supporting Lawful auditing, whether internal or external, and practicing the profession of external Lawful audit by an auditor or an external financial auditor who has experience in Islamic banking without having a precise specialization as a Lawful auditor. The research gives some recommendations, the most important of which is that universities should take their role in providing the requirements of Islamic banks from the competent cadres and support the special curricula. Moreover, the Association of Chartered Accountants in Iraq should also add the requirement of a Lawful audit certificate to practice the profession of Lawful audit in Islamic banks, and try to establish Lawful audit offices that should be independent as is the case in auditing offices.

Keywords: Lawful audit, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, audit standards.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 19-37
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.2

دور معايير التدقيق الإسلامية في تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي
دراسة تطبيقية في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي

الباحث: ماجد يعقوب محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.م.د. فيحاء عبدالخالق يحيى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تحقيق عدة أهداف أهمها بيان دور معايير التدقيق الإسلامية في تفعيل وتطوير التدقيق الشرعي الخارجي في المصارف الإسلامية، وخلصت الدراسة الى نتائج أهمها عدم مواكبة البنك المركزي العراقي للمعايير الجديدة الصادرة عن (AAOIFI) من خلال إصدار تعليمات خاصة تلزم المصارف الإسلامية العراقية بتنفيذ تلك المعايير وتحديداً معيار التدقيق رقم (٦) (التدقيق الشرعي الخارجي) ومعيار الحوكمة رقم (١١) (التدقيق الشرعي الداخلي)، مما يساهم في مساعدة ودعم التدقيق الشرعي سواءً كان داخلياً أو خارجياً، وممارسة مهنة التدقيق الشرعي الخارجي من قبل مراقب حسابات أو مدقق خارجي مالي لديه الخبرة في الصيرفة الإسلامية دون أن يكون هناك تخصص دقيق كمدقق شرعي، وأوصيت الدراسة بتوصيات أهمها على الجامعات ان تأخذ دورها في توفير متطلبات المصارف الإسلامية من الكوادر المختصة ودعم المناهج الخاصة، وعلى نقابة المحاسبين القانونيين في العراق إضافة متطلب شهادة التدقيق لشرعي لمزاولة مهنة التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، والعمل على إنشاء مكاتب للتدقيق الشرعي وتكون مستقلة كما هو الحال في مكاتب تدقيق الحسابات.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الشرعي، هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير التدقيق.

المقدمة

شهدت الساحة المصرفية الدولية والإقليمية في العقود الأربعة الأخيرة عدداً من التغيرات العالمية السريعة نتج عنها ظهور الصيرفة الإسلامية إلى الواقع الفعلي أنموذجاً مصرفياً موازياً للنظم المصرفية التقليدية الموجودة، الامر الذي استدعى من الباحثين نظرة متطلعة في الإطار الذي يحكم الجوانب المحاسبية والشرعية والتدقيقية والحوكمة (الضبط الداخلي) على الصيغ الإسلامية في تلك المصارف، من هنا تبرز أهمية الدور الذي تتولاه هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions بشأن تطوير الفكر المحاسبي وإصدار معايير المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاخلاقيات والمعايير الشرعية، بما يتماشى مع طبيعة أنشطة المصارف الإسلامية وبما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

١. منهجية الدراسة

١-١. مشكلة الدراسة: على الرغم من مضي (٢٨) سنة على تأسيس المصارف الإسلامية في العراق وذلك عندما تم تأسيس أول مصرف اسلامي في العراق وهو المصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية سنة ١٩٩٢م ومن ثم تم تأسيس العديد من المصارف الإسلامية في العراق، إلا

انه لا زالت هذه المصارف لا تطبق المعايير الإسلامية المنبثقة عن (AAOIFI) بالشكل المناسب. وقد أوصى البنك المركزي العراقي في تقرير الامتثال الشرعي الذي عمم على المصارف الإسلامية في ١٦ أيار ٢٠١٩ بضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الاتية:

- ❖ هل لتطبيق معايير التدقيق الإسلامية دور في تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي في المصارف الإسلامية؟
- ❖ هل يتم تطبيق معايير التدقيق الإسلامية في المصارف الإسلامية؟

١-٢. أهمية الدراسة: تستمد أهمية الدراسة من أهمية كل من:

أ. الدور المهم الذي يلعبه التدقيق الشرعي الخارجي للمصارف الإسلامية في التأثير على أصحاب القرار والمساهمين وكسب ثقة الزبائن والمتعاملين، وضرورة الاهتمام بتحسين أدائه.

ب. معايير التدقيق الإسلامية وبالتالي التحقق من أن الإدارة في المصارف الإسلامية تتبنى اهتماماً صادقاً وخالصاً للالتزام بالأحكام والمبادئ والفتاوى والتوصيات والقرارات الشرعية.

١-٣. أهداف الدراسة: عن طريق مشكلة وأهمية الدراسة فأن الهدف الرئيس للدراسة هو: (دور معايير التدقيق الإسلامية في تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي) بالإضافة الى أهداف فرعية أخرى وهي:

أ. التعريف بالتدقيق الشرعي وأنواعه ومتطلباته.

ب. التعرف بالهيئة (AAOIFI) وأهدافها وهيكلها التنظيمي.

ج. التعريف بمعايير التدقيق الصادرة عن (AAOIFI) ودورها في تفعيل التدقيق الشرعي.

١-٤. فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها الاتية: تسهم معايير التدقيق الصادرة عن (AAOIFI) في تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي من خلال الأسس والمتطلبات والارشادات التي تحتويها.

٢. التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية:

٢-١. مفهوم التدقيق الشرعي: عندما ظهرت المصارف الإسلامية في سبعينات القرن الماضي، أصبح لنشأتها دور هام على الاقتصاد الكلي، وصارت واقعا حقيقيا، وصار لابد من جهة مستقلة تتابع وتراقب التطبيق، ويكون لقراراتها ميزة الالزام فتألفت الهيئات الشرعية واتخذت اشكال عديدة، وبالنسبة لدورها فهو ينحصر في الفتوى وبيان أحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية في ما يطرح عليها من تعاقدات ومنتجات ومواضيع، وكان من مطالب العمل الشرعي والرقابي أن يعاونها ويساعدها في العمل وظيفة التدقيق الشرعي التي تقوم بالتأكد من تنفيذ وتطبيق العمليات بما يتفق مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامي وفتاوى الهيئة ومن ثم يرفع تقريره لكل من يستعمل هذا التقرير (محمد وعدلي، ٢٠٢٠: ١١٨).

وعرف التدقيق الشرعي من قبل العديد من الباحثين ومن هذه التعريفات، فقد عرف بأنه الجهة المخولة بمتابعة وتدقيق كل أعمال ومعاملات المصرف الاسلامي من ناحية إلتزامها بقرارات وتوصيات هيئة الرقابة، وإبراز المخالفات واتخاذ الاجراءات الضرورية لتوجيهها، والإجابة على الاستفسارات الشرعية والاتصال مع هيئة الرقابة في كل ما يلزم (الصيفي وحوامده، ٢٠١٤: ٧٣٠)، وعرف كذلك بأنه ذلك النوع من التدقيق الذي يلازم أعمال المصارف الإسلامية فيفصل ويميز فيما هو موافق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويعتمده ويقر

به ويتفادى ما هو مناقض ومعارض لأحكام ومبادئ الشريعة ويستبعده (عبد، ٢٠١٣: ٢٦٣)، وعرف كذلك بأنه عمل أو نشاط موضوعي ومستقل، يأتي (بتأكيدات وخدمات استشارية شرعية)يسعى الى زيادة قيمة المؤسسة المالية من خلال التأكد من أن المؤسسة المالية تتبع الضوابط والفتاوى التي تصدر من هيئة الرقابة الشرعية، وهذا النشاط يساعد في إنجاز أهداف المؤسسة المالية الاسلامية عبر تتبع طريقة نظامية منسقة ومنضبطة لتخمين وتحسين فاعلية نظام الرقابة الشرعية وعمليات إدارة المخاطر الشرعية وحوكمة هياكل الفعاليات الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية (عطية، ٢٠١٦: ١٨)، وعرف بأنه القيام بمجموعة من الوسائل تشمل فحص ومراقبة أعمال المصارف الإسلامية، وإلزامها بنتائجها بقصد استحصال معلومات واضحة وصادقة ومؤكدة حول تقيد المصرف بالضوابط والتوصيات والقرارات والفتاوى التي تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي (الكسار، ٢٠٢٠: ١٣٣).

ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات للتدقيق الشرعي ويرى الباحثان بأنه نوع من أنواع التدقيق الذي يلازم أعمال وأنشطة المصرف الإسلامي، ويعمل على أبداء رأي محايد ومستقل من خلال فحص الأعمال والأنشطة والعقود المبرمة في المصرف الإسلامي لمعرفة مدى توافقها مع الفتاوى والقرارات والضوابط الصادرة عن هيئة الفتوى.

٢-٢. أنواع التدقيق الشرعي: هنالك نوعان للتدقيق الشرعي بحسب الجهة التي تباشر بعملية التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي وهما:

أ. التدقيق الشرعي الداخلي: وهو التدقيق الذي تقوم به إدارة داخلية بهدف مساندة ومساعدة إدارة المصرف على القيام بمسؤولية الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وهو أحد مكونات هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي (الفزيع، ٢٠٠٩: ٢٧٢)، تؤدي هذه الوظيفة (وحدة أو قسم) ضمن هيكل التنظيمي للمصرف يتلخص عملهم في مساندة إدارة المصرف على التحقق من حسن أداء إدارة المصرف بما يضمن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويخصص لأداء هذه الوظيفة مدققين شرعيين داخليين لديهم الكفاءة والخبرة (محاسبياً وشرعياً) في مجال عملهم (طه، ٢٠١٧: ٥١٥).

ب. التدقيق الشرعي الخارجي: وهو النوع الثاني من التدقيق الشرعي الذي يقوم به مدقق شرعي خارجي ويهدف هذا النوع من التدقيق الى مساندة هيئة الفتوى والتدقيق الشرعي الداخلي في أبداء رأي محايد ومتخصص حول مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (الفزيع، ٢٠٠٩: ٢٧٢)، ويعد من أدوات الرقابة الخارجية وهو مهنة منفصلة ومستقلة عن وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي، وهو يهدف الى تكوين رأي متخصص ومحايد ومستقل من قبل هيئة التدقيق الشرعي حول التزام إدارة المصرف بتنفيذ أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويقوم المدقق الشرعي الخارجي بتقديم التقرير الى الجمعية العمومية الخاصة بالمساهمين (الشعباني وأخرون، ٢٠١٤: ٢٨٠-٢٨١).

٢-٣. متطلبات التدقيق الشرعي: وهي تشمل المقومات التي يجب أن تتوفر في التدقيق الشرعي لكي يتمكن من أداء مهامه في المصرف الإسلامي وهي كالاتي: (صلطان، ٢٠١٧: ١٠٦-١٠٧)

أ. تؤخذ أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية بعين الاعتبار كمرجعية للرقابة، ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير التي تصدر عن الهيئات المهنية والتشريعات والانظمة ذات الصلة التي لا تتناقض مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ب. اختبار أدلة الاثبات للتأكد ما إذا كانت القوائم الدالية قد تم أعدادها وفقا لمعايير المحاسبة التي تصدرها الهيئة، ومعايير المحاسبة الدولية.
ج. الاعتماد على الفتاوى والقرارات والتعليمات التي تصدر من قبل هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها الاساس الذي يعول عليه المدقق للتأكد من مدى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.
د. على المدقق التحقق من ان الاجراءات التي يعتمدها المصرف الاسلامي في طرح منتجاته ومبادئ الشريعة الاسلامية.
ه. يجب ان يصور ويوصف التقرير نطاق التدقيق، وذلك من خلال بيان انه تم بحسب معايير التدقيق الصادرة عن الهيئة، ووفقا للممارسات المحلية ذات الارتباط وبما لا يتنافى مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

ومما سبق يرى الباحثان أن دور التدقيق الشرعي الخارجي هو ابداء لرأي مستقل عبر متابعة كافة الأنشطة التي يمارسها المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية ومواصلة تطبيق الفتاوى الصادرة من هيئة الفتوى وتقديم التقرير الى الجمعية العمومية والخاصة بالمساهمين في المصرف الإسلامي.

وأن إجراء عملية التدقيق لمدى توافق معاملات المصارف الاسلامية مع أحكام ومبادئ الشريعة، لا تقتصر على تدقيق مدى سلامة القوائم الدالية وصحة المعلومات المحاسبية الصادرة بها، وإنما يستدعي الامر تدقيقاً شرعياً من قبل أشخاص مهنيين لديهم الالمام الكافي بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، خصوصاً فقه المعاملات المالية بالاستناد الى الادلة المرجحة، وبالتالي فالتدقيق الشرعي كفيل بالحفاظ على خصوصية المعاملات المالية في المصارف الاسلامية.

٣. هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التدقيق الصادرة عنها:

٣-١. نشأة هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية: هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) (AAOIFI) هي منظمة دولية غير هادفة للربح تتولى إعداد وإصدار معايير المحاسبة والتدقيق والحوكمة وأخلاقيات العمل بالإضافة الى المعايير الشرعية التي تعتمدها المصارف الإسلامية والسلطات المالية في مجموعة من الدول (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٠: https://aaoifi.com).

وقد تأسست الهيئة سنة (١٩٩١) ، ومركزها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر في مقدمتها إصدار (١٠٠) معيار في مجالات المحاسبة والتدقيق والحوكمة وأخلاقيات العمل أضافتاً الى المعايير الشرعية (الزهرة ومحمد، ٢٠٢٠: ٥٧١)، كما تعمل الهيئة على ترتيب وتنظيم العديد من برامج التطوير المهني(خاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي (طلال، ٢٠١٦: ٥١)، وتسعى الهيئة إلى تنمية فكر المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية ونشر ذلك الفكر وإجراءاته من خلال: التدريب، وعقد الندوات، واعداد الأبحاث، وإطلاق النشرات الدورية، وغير ذلك من الوسائل، وتجهيز واصدار وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والتدقيق والحوكمة واخلاقيات العمل لتلك المؤسسات (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٠: https://aaoifi.com).

٣-٢. أهداف هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): تسعى هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الى تحقيق عدت أهداف في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف كالاتي: (براهيمي وحديدي، ٢٠٢٠: ٤٥٨)، (بو حفص وقط، ٢٠١٩: ٢٦٢)

أ. تنمية وتطوير فكر المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاخلاقيات ذات الصلة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الاخذ في الحسبان المعايير والممارسات الدولية بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ب. نشر فكر المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاخلاقيات المرتبط بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وإجراءاته من خلال التدريب وإصدار النشرات الدورية وعقد الندوات وإعداد الأبحاث والتقارير وغيرها من الوسائل.

ج. (*) التوفيق ما بين السياسات والممارسات المحاسبية التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية وذلك بإصدار وتحضير وإعداد معايير المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية وشرحها.
(*) الرقي بجودة ممارسات التدقيق والحوكمة المتصلة بالمؤسسات المالية الإسلامية والعمل على تحسين مستوى توافق تلك الممارسات وذلك بإصدار وإعداد معايير في كل من التدقيق والحوكمة وشرحها وتفسيرها لتلك المؤسسات المالية.
(*) الرقي بالممارسات الأخلاقية المتصلة بالمؤسسات المالية الإسلامية من خلال إصدار مواثيق في أخلاقيات العمل وشرحها وتفسيرها لتلك المؤسسات المالية.

د. تدقيق وفحص وتعديل معايير المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية لمواكبة التطور المستمر في أنشطة هذه المؤسسات، والتطور في فكر وإجراءات وتطبيقات المحاسبة والتدقيق.

ه. إصدار وإعداد وتدقيق وتعديل البيانات والإرشادات المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، فيما يخص الممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.

و. التطلع لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق والبيانات والتعليمات الصادرة عن الهيئة، والمرتبطة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، عن طريق كل من الجهات الرقابية ذات العلاقة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الذين يباشرون نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والتدقيق.

٣-٣. الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية: يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من الأقسام الآتية: (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٠، https://aaoifi.com)

١. الجمعية العمومية.
٢. مجلس الأمناء.
٣. اللجنة التنفيذية.
٤. الأمانة العامة.
٥. المجالس الفنية وهي: (المجلس المحاسبي، المجلس الشرعي، مجلس الحوكمة والأخلاقيات).

٣-٤. معايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): عملت الهيئة منذ البداية على إصدار مجموعة من المعايير أعدت خصيصاً وحصرياً للمؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية في مجالات المحاسبة والتدقيق والمعايير الشرعية والحوكمة وأخلاقيات العمل، كمسعى لتجميع وتأطير عمل هذه المؤسسات، وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على معايير التدقيق، ويمكن تحديد معايير التدقيق الإسلامية التي الصادرة عن (AAOIFI).

إن ممارسة التدقيق الشرعي تهدف بشكل أساسي إلى التركيز على الجانب المالي للمؤسسات المالية الإسلامية الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية (Shahar & others, 2018: 3)،

فالتدقيق الشرعي هو فحص لمدى امتثال المؤسسات المالية الاسلامية، في جميع أنشطتها مع الشريعة، وهذا الفحص يكون للعقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقد التأسيس والنظام الأساسي وتقارير البيانات المالية (Khalid & Sarea, 2018: 2)، وللتدقيق الشرعي معايير وهذه المعايير موجهة تجاه كافة المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية في كافة دول العالم الإسلامي (البكوع وغازي، ٢٠٢١: ٣)، ومعايير التدقيق الصادرة عن (AAOIFI) هي:

٣-٤-١. معيار هدف عملية التدقيق ومبادؤها: ينفذ هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات المالية الاسلامية ومن أهم أهداف هذا المعيار وضع أسس وتأمين إرشادات خاصة بالأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق القوائم المالية التي أعدتها مؤسسة مالية تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهدف عملية التدقيق هو تمكين المدقق من إعطاء رأيه حول القوائم المالية ما إذا كانت معدة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومعايير المحاسبة المعتمدة في الدولة (رحاحلة، ٢٠١١: ٦٠).

ويؤكد المعيار على ضرورة الالتزام بميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والمواثيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين التي لا تتناقض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذه الاخلاقيات هي:(الاستقامة، النزاهة، الأمانة، العدل، الصدق، السرية، الاستقلالية، المعايير، الفنية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، الحرص اللازم، السلوك المهني) (بن عمارة وعطية، ٢٠١٤: ٨١).

وأن يحدد إجراءات التدقيق التي يرى المدقق أنها ضرورية حسب ما تقتضيه الظروف لتحقيق الهدف من التدقيق، مع الأخذ بالاعتبار ما هو مناسب من متطلبات أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية الصادرة عن الهيئات المهنية، والتشريعات والأنظمة وبما لا يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها (رحاحلة، ٢٠١١: ٦٠-٦١).

٣-٤-٢. معيار تقرير المدقق الخارجي: الغرض منه هو وضع أسس وتوفير الإرشادات بخصوص شكل تقرير المدقق الشرعي، ومحتواه الذي يصدر نتيجة لعمليات التدقيق التي يقوم بها مدقق مستقل للقوائم المالية للمؤسسة التي تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن للمدقق أن يستعين بالإرشادات التي يحتويها هذا المعيار والتعويل عليها في التقارير التي يصدرها عن المعلومات المالية غير المدرجة في القوائم المالية، ويجب على المدقق أن يتفحص النتائج التي يحصل عليها من أدلة الإثبات في التدقيق بوصفها أساساً لإبداء الرأي الخاص بالقوائم المالية (رحاحلة، ٢٠١١: ٦١).

وتقرير المدقق يحتوي على عناصر أساسية هي:) عنوان التقرير- الجهة التي يوجه إليها التقرير- الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية-فقرة نطاق عمل المدقق) تصف طبيعة التدقيق (فقرة الرأي، وتحتوي على إبداء الرأي بشأن القوائم المالية - تاريخ التقرير- عنوان المدقق – توقيع المدقق)، ويعد وضع معيار لشكل ومحتوى تقرير المدقق أمر مرغوب فيه لأن ذلك سوف يساعد في زيادة فهم القارئ، وأيضا يساعد في التعرف على الظروف غير العادية عندما تحدث (معايير التدقيق والحوكمة والاخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٥: ٩٧٥).

ويبين المعيار أن عملية التدقيق استكملت وفقاً لمعايير التدقيق الإسلامية وطبقاً للمعايير ذات الصلة وبما لا يتناقض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومقدرة المدقق في تطبيق

إجراءات التدقيق الضرورية حسب ما تتطلبه الظروف، وهذا يعطي انطباعاً بأن عملية التدقيق تمت وفقاً للمعايير الشائعة والمتعارف عليها في الدولة، ما لم ينص على خلاف ذلك، ويجب أن يتضمن التقرير بيان يفيد بأن عملية التدقيق قد تم تخطيطها وتطبيقها للحصول على تأكد معقول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من خلل ذي أهمية نسبية (معايير التدقيق والحوكمة والاخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٥: ٩٧٧-٩٧٨).

ويجب أن يعطي المدقق رأيه إذا كانت القوائم المالية تمنح صورة صادقة ومنصفة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما تقرره الهيئة الشرعية للمؤسسة المالية، ووفقاً لإطار التقارير المالية، وما إذا كانت القوائم المالية تتقيد بالمتطلبات القانونية والنظامية، وإن العبارة المستعملة للتعبير عن رأي المدقق هي "تعطي صورة صادقة وعادلة" وتشير هذه العبارة، على أن المدقق يأخذ في الاعتبار فقط الأمور ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية (رحاحلة، ٢٠١١: ٦٢).

ويحدد تاريخ التقرير أعتباراً من تاريخ الانتهاء من عملية التدقيق، وهذا يطلع القارئ على أن المدقق قد أخذ في الاعتبار التأثير على القوائم المالية، على المدقق أن يقوم بالتعبير عن رأي غير متحفظ عندما يستنتج أن القوائم المالية تعطي صورة صادقة ومنصفة طبقاً لإطار التقارير المالية المحددة، والرأي غير المتحفظ يفيد ضمناً أن التغيير في مبادئ المحاسبة أو في طريقة تنفيذها ونتائج هذين قد تم حصره وإيضاحه في القوائم المالية (معايير التدقيق والاخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٥: ٩٨٠-٩٨١).

٣-٤-٣. معيار شروط الارتباط لعملية التدقيق: الغاية من المعيار هو وضع أسس، وتوفير إرشادات بخصوص شكل تقرير المدقق الشرعي للقيام بتدقيق القوائم المالية للمؤسسة التي تعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (معايير التدقيق والاخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٥: ٩٩٨). ويحتوي المعيار على نقطتين رئيسيتين هما:

أ. أن يتم الاتفاق على شروط الارتباط مع المؤسسة المالية.

ب.تلبية المدقق لطلب المؤسسة المالية بشأن تغيير شروط الارتباط لشروط أخرى تحقق حد أدنى من تأكيدات التدقيق.

ويجب أن يكون هنالك أتفاق بين المدقق والمؤسسة المالية على شروط الارتباط ومن الضروري تسجيل الشروط المتفق عليها في خطاب الارتباط أو في أي شكل آخر ملائم من أشكال العقود. والقصد من هذا المعيار هو تمكين المدقق من إعداد خطابات ارتباط مرتبطة بعمليات التدقيق للقوائم المالية للمؤسسات، وينطبق المعيار كذلك على الخدمات ذات الصلة وعندما تدعو الحاجة الى تقديم خدمات أخرى في مجال الضرائب والمحاسبة والاستشارات الإدارية فمن المناسب إعداد خطابات مستقلة بشأنها للتمييز بوضوح بين عملية التدقيق النظامية والخدمات الأخرى، وخطابات الارتباط لعملية التدقيق على المدقق أن يرسل خطاب الارتباط إلى المؤسسة، ومن الافضل أن يكون ذلك قبل البدء في التعيين، وذلك للمساعدة بتفادي سوء الفهم فيما يتعلق بالارتباط (رحاحلة، ٢٠١١: ٦٤-٦٥).

يحتوي خطاب الارتباط على عناصر أساسية فهو يفيد بتوثيق وتأكيد قبول المدقق للتعيين، وأهداف عملية التدقيق ونطاقها، ومدى مسئوليات المدقق تجاه المؤسسة، والشكل الذي تكون عليه

أية تقارير يقدمها المدقق. والهدف من تدقيق القوائم المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه حول ما إذا كانت القوائم المالية تم إعدادها، من كل الجوانب ذات أهمية نسبية، وفقاً لكل من الفتاوى والقرارات، والإرشادات التي أصدرتها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، ومعايير المحاسبة التي الصادرة عن (AAOIFI) وللتعبير عن رأي المدقق بشأن القوائم المالية فالعبارة التي تستعمل هي: (تعطي صورة صادقة وعادلة) توفقاً لما سبق (بن عمارة وعطية، ٢٠١٤: ٨٤).

٣-٤-٤. معيار فحص المدقق الخارجي :الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية: يعمل هذا المعيار على تقديم التوضيحات المختلفة المتصلة بفحص المدقق الشرعي مدى الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية، ويتم ذلك أثناء عملية تدقيق القوائم المالية التي تعدها مختلف المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (ممي والازهر، ٢٠٢٠: ٦١١)، ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار ما جاء في معيار التدقيق رقم (١) و(٢) بشأن تحمل المسؤولية عن القوائم المالية، ويظهر المعيار أن المدقق هو المسؤول عن إبداء الرأي في القوائم المالية وأنها متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعليه أن يكون على دراية ومعرفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو مطالب ببيان هذه الأحكام، ويجب أن يتأكد من مراعاة الفتاوى والأحكام الشرعية والإجراءات اللازمة لتطبيقها، والاطلاع على مشروع تقرير هيئة الرقابة الشرعية (رحاحلة، ٢٠١١: ٦٦).

٣-٤-٥. معيار فحص المدقق الخارجي: مسؤولية المدقق الخارجي بشان التحري عن التزوير عند تدقيق القوائم المالية: يهدف هذا المعيار إلى توفير توجيه مهني عن مسؤولية المدقق الشرعي عن التزوير والخطأ عند تدقيق القوائم المالية والاعتبارات التي يجب أن يراعيها المدقق أثناء القيام بعملية التدقيق، فالخطأ وفقاً لهذا المعيار، هو التغيير الذي يحدث عن غير قصد في القوائم المالية، كما هو الحال في الخطأ المترتب نتيجة للسهو أو النسيان أو عدم فهم المبادئ المذكورة في معايير المحاسبة والخطأ في تنفيذ أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .الخ (بن عمارة وعطية، ٢٠١٤: ٨٩).

فالتزوير يقصد به التصرف العمد بغية الخداع والغش للحصول على فائدة غير قانونية من قبل العاملين بالمصرف على كافة المستويات، مثال ذلك وجود نقص أو خلل في العقود بين المصرف والمستثمرين والأطراف الأخرى يسفر إلى تبديد حقوق أصحاب ودائع الاستثمار، والتعمد بسوء توزيع الأرباح بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار، وعدم إظهار الإدارات التنفيذية للمصرف عن قسم من أنشطتها إلى هيئة الرقابة الشرعية والمدققين والمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية، والتغيير المقصود في الوثائق والسجلات بهدف التدليس في القوائم المالية...الخ (معايير التدقيق والحوكمة والاخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٥: ٩٩٨)، ووضح المعيار مسئولية المدقق الشرعي والتي يجب أن تتماشى مع معيار التدقيق رقم (١) بشأن أهداف التدقيق ومبادئه سابق الذكر، وبالإضافة إلى ما ذكر في المعيار فانه يسعى أيضا إلى تقديم ضمان معقول بأن القوائم المالية نسبيا "خالية" من الخطأ والتزوير، ويعتبر المدقق الشرعي مسؤولاً عن التغيير والتصرف إذا تبين أنه لم يبذل أي جهد لكشف الخطأ والتزوير أو أنه على علم بذلك ولم يتبنى أي إجراء لتبليغه إدارة المصرف (رحاحلة، ٢٠١١: ٦٧)، وعلى المدقق عند القيام بإجراء عمليات التدقيق أن يكون لديه حس أمني مقرون بالحذر تماشياً مع معيار التدقيق (١) الصادر عن (AAOIFI) بشأن أهداف ومبادئ التدقيق.

وأيضا على المدقق الشرعي أن يحصل على عدة بيانات من الإدارة كالالتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة من (AAOIFI)، والإفصاح عن الأمور الهامة لدى الإدارة التنفيذية

المرتبطة بالتزوير والخطأ بالمصرف، والالتزام بكافة بنود عقود أصحاب حسابات الاستثمار ...الخ (رحاحلة، ٢٠١١: ٦٧).

٣-٤-٦. معيار التدقيق الشرعي الخارجي: إن معيار رقم (٦) هو المعيار الخاص بالتدقيق الشرعي الخارجي الصادر عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في العام (٢٠١٧) تحت قسم معيار الحوكمة الشرعية، وهدف هذا المعيار هو إبراز دور التدقيق الشرعي الخارجي كجزءٍ مهم من حوكمة الصناعة المالية الإسلامية، ويقدم المعيار دليلاً متكاملاً لمدققي المؤسسات المالية الإسلامية، ويوضح المتطلبات المهنية الأساسية للتدقيق الشرعي الخارجي، ويعزز موجبات الثقة في عملية التدقيق الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٠، https://aaoifi.com).

ويُعرّف مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار التدقيق الشرعي الخارجي بأنه عملية الارتباط المستقلة لضمان الجودة النوعية في التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة (الطالب، ٢٠١٨: ١). وقدّم المعيار إرشادات مختصرة حول الإجراءات الرئيسة لأداء الارتباط الشرعي الخارجي والتي تبدأ بالتخطيط، وتقييم المخاطر، وتقييم الأهمية النسبية، وتحديد العينات، وتقييمات الرقابة الداخلية، وفحص الرقابة الداخلية، وتقييم المُلاحظات وعدم الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.. الخ (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٠، https://aaoifi.com).

٤. الدراسة الميدانية

٤-١. مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي: تأسس مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي في شهر شباط من العام(٢٠٠٨) وذلك وفقاً لقانون الشركات العراقي رقم (٢١-١٩٩٧) وتعديلاته لعام (٢٠٠٤) حيث تم افتتاح المصرف في مقره الرئيسي في محافظة أربيل بتأريخ (٢٠٠٩/٤/١) وبرأس مال قدره (١٥٠) مليار دينار عراقي. ومنذ أبريل في العام (٢٠٠٩)، يعمل مصرف جيهان كمصرف إسلامي بالكامل مع مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية تحت إشراف ومصادقة لجنة الشريعة التي تتكون من أعضاء معروفين وذوي السمعة الطيبة في كافة أنحاء العراق والمصرف هو عضو في مجموعة جيهان التي تعتبر واحدة من أكبر المجموعات في العراق، ولها خطوط عمل في الكثير من المجالات كتجارة السيارات والبناء واستيراد الشاي والتعليم والإعلام والتأمين والتجارة العامة.

خلال السنوات العشر الماضية، تم توسعة نطاق عملياته لتشمل (١٢) فرعًا في (٨) محافظات في العراق مثل أربيل وبغداد والبصرة ودهوك والسليمانية ونينوى وغيرها، ويعد مصرف جيهان هو مصرف إسلامي كامل مدرج في السوق النظامي لسوق العراق للأوراق المالية (I,S,X) منذ عام (٢٠١٧) تحت الاسم المختصر (B, C, I, H)، ورمز الشركة في الوكالة الدولية (I, S, I, N (I, Q, 000, A, 2, D, N, 949، وهو خاضع لمعايير الأوراق المالية العراقية (I,S,C) وسوق العراق للأوراق المالية، أذ يقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، ويخضع المصرف لقانون الشركات رقم (٢١) لعام (١٩٩٧) وقانون المصارف رقم (٩٤) لعام (٢٠٠٤) وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لعام (٢٠١٥) ، حيث يسعى المصرف الى تقديم أفضل الخدمات المصرفية وتطويرها وفقاً للمبادئ الإسلامية (مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي، www.cihanbank.com.iq/en).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 19-37
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.2

٤-٢. تحليل نتائج الدراسة: للتوصل الى نتائج الدراسة تم اعتماد أدوات البحث العلمي الاتية: (المقابلات الشخصية، الملاحظة والمشاهدة، استمارة الفحص).

بعد إجراء الباحث مقابلات شخصية مع أعضاء قسم هيئة الرقابة الشرعية وموظفي قسم الرقابة والتدقيق الشرعي، بالإضافة الى مقابلة الباحث لعضو مجلس الإدارة المختص في المحاسبة والشريعة الإسلامية والتي كانت كالاتي:

الجدول (١): المقابلات الشخصية

هيئة الرقابة الشرعية الداخلية			قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي		
العنوان الوظيفي	التاريخ	زمن المقابلة	العنوان الوظيفي	التاريخ	زمن المقابلة
رئيس هيئة الرقابة الشرعية	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٥	١ ساعة	رئيس قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٣ ٢٠٢١/٦/١٥ ٢٠٢١/٨/٣	٢ ساعة
أمين سر الهيئة	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٣ ٢٠٢١/٦/١٥ ٢٠٢١/٨/٣	٢ ساعة	مدقق شرعي داخلي	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٣ ٢٠٢١/٦/١٥ ٢٠٢١/٨/٣	٢ ساعة
عضو الهيئة	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٥	١ ساعة	مدقق شرعي داخلي	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٣ ٢٠٢١/٦/١٥	1.5 ساعة
عضو الهيئة	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٥	١ ساعة	مدقق شرعي داخلي	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٥	١ ساعة
عضو مجلس الإدارة	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٣ ٢٠٢١/٦/١٥	١,٥ ساعة	مدقق شرعي داخلي	٢٠٢١/٦/٨ ٢٠٢١/٦/١٥	١ ساعة

المصدر: من اعداد الباحثان.

قام الباحثان بطرح مجموعتين من الأسئلة على كل قسم وكانت بالشكل الاتي:

- ❖ أسئلة عامة تتعلق بطبيعة عمل المصرف تمت الإجابة عنها خلال المقابلات الشخصية.
- ❖ استمارة فحص تضمنت أسئلة مشتقة من معايير التدقيق الاسلامية الصادرة عن الهيئة والتي تم الإجابة عنها خلال المقابلات الشخصية.

١. الأسئلة العامة:

الجدول (٢): الأسئلة العامة

ت	الأسئلة	الاجوبة
١	هل هناك هيئة رقابة شرعية داخلية في المصرف أو هيئة رقابة شرعية خارجية وإذا كانت موجودة فهي تابعة لأي جهة؟	المصرف لديه هيئة رقابة شرعية داخلية تتكون من (٥) أعضاء من ذوي الاختصاص في القانون والمحاسبة والشريعة، ولا يوجد هيئة رقابة شرعية خارجية عدا لجان التدقيق التابعة للبنك المركزي العراقي.

ت	الأسئلة	الاجوبة
٢	هل هنالك تدقيق شرعي داخلي الى جانب التدقيق المالي في المصرف، وهل هنالك مدقق شرعي خارجي للمصرف؟	نعم هناك قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي وهو مكون من (٤-٥) موظفين، وهناك مدقق شرعي خارجي تعاقدت معه الهيئة العامة (الجمعية العمومية) الخاصة بالمساهمين.
٣	هل يتمتع قسم هيئة الرقابة الشرعية وموظفي الرقابة والتدقيق الشرعي بالاستقلالية في مجال عملهم، وهل يتعرضون الى أية ضغوطات أو تدخلات؟	يتمتع قسم هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية ولا توجد أي ضغوطات أو تدخلات في مجال عملهم، أما موظفي قسم الرقابة والتدقيق الشرعي فهم يتمتعون بالاستقلالية في تأدية مهامهم وواجباتهم ولهم حق الاطلاع على كافة السجلات والبيانات الموجودة في المصرف التي تدخل ضمن مجال عملهم.
٤	هل يطبق المصرف المعايير الصادرة عن (AAOIFI)؟	نعم يطبق المصرف المعايير الصادرة عن (AAOIFI) الى جانب المعايير الدولية التي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالإضافة الى تطبيق المصرف للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقانون المصارف الإسلامية (٤٣) لعام ٢٠١٥ وقانون الشركات العراقي (٢١) لعام ١٩٩٧.
٥	هل يطبق المصرف معايير الحوكمة والتدقيق الصادرة حديثاً عن (AAOIFI) مثل معيار الحوكمة رقم (١١) التدقيق الشرعي الداخلي ومعيار التدقيق رقم (٦)؟	لا، المصرف لم يطبق المعايير الصادرة حديثاً عن (AAOIFI) لعدم ورود تعليمات تخص تلك المعايير من البنك المركزي العراقي.
٦	ماهي أنشطة التمويل الإسلامي التي يقدمها المصرف؟	يقدم المصرف أنشطة المرابحة والمضاربة بالإضافة الى الاجارة بالتمليك والبيع بالتقسيط التي سوف يتم تقديمها خلال الفترة القادمة.

المصدر: اعداد الباحثان.

يتضح من الأسئلة التي طرحت على هيئة الرقابة الشرعية وقسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي، بالإضافة الى المعلومات والبيانات المتعلقة الرقابة والتدقيق الشرعي الخاصة بالمصرف والتي زود بها الباحثان، يرى الباحثان بأن المصرف ملتزم بكافة القوانين والضوابط والتعليمات الخاصة بالمصارف الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وهو مطلع على كافة التطورات والمستجدات التي تطرأ في مجال الصيرفة الإسلامية.

٢. استمارة فحص معايير التدقيق:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 19-37
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.2

الجدول (٣): استمارة فحص معايير التدقيق

ت	متطلبات معيار التدقيق رقم (١)/هدف عملية التدقيق ومبادؤها	نعم	لا
١	إبداء الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية معدة من كل النواحي ذات الأهمية النسبية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	٦	
٢	المدقق يلتزم بأخلاقيات وسلوكيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن الهيئة وعن الاتحاد الدولي للمحاسبين.	٦	
٣	المبادئ العامة للتدقيق التي يجب إن يلتزم بها المدقق وهي الاستقامة والنزاهة والأمانة والعدل والصدق والاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والحرص والسرية والسلوك المهني والمعايير الفنية.	٦	
٤	المدقق يقوم بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الصادرة عن الهيئة. ويتم الرجوع لمعايير التدقيق الدولية في الأمور التي لا تغطيها معايير التدقيق الصادرة عن الهيئة بشرط ألا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	٦	
٥	يحدد المدقق الإجراءات المطلوبة لتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الصادرة عن الهيئة.	٥	١
ت	**متطلبات معيار التدقيق رقم (٢)/تقرير المدقق الخارجي**	**نعم**	**لا**
١	قيام المدقق بفحص القوائم المالية ويقوم النتائج التي يحصل عليها من أدلة الإثبات باعتبارها أساسا لإبداء رأي حول القوائم المالية.	١	
٢	تشتمل عناصر الفحص والتقويم الاخذ في الاعتبار إن القوائم المالية أعدت وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحلية ذات العلاقة، وما إذا كانت القوائم المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية والنظامية.	١	
٣	يشتمل تقرير المدقق على تعبير كتابي واضح عن الرأي في القوائم المالية.	١	
٤	يحتوي تقرير المدقق على العناصر التالية (عنوان التقرير، الجهة التي يوجه إليها التقرير، الفقرة الافتتاحية، نطاق عمل المدقق، فقرة الرأي، تاريخ التقرير، عنوان المدقق، توقيع المدقق).	١	
٥	يجب على المدقق التعبير عن رأي غير متحفظ عند استنتاجه بأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة طبقاً لإطار التقارير المالية المحددة.	١	
ت	**متطلبات معيار التدقيق رقم (٣)/شروط الارتباط لعملية التدقيق**	**نعم**	**لا**
١	يحتوي خطاب الارتباط إن القوائم المالية هي مسؤولية إدارة المصرف.	٥	١
٢	على إدارة المصرف تزويد المدقق بجميع الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف وأية وثائق أخرى.	٦	
٣	يحتوي خطاب الارتباط على صيغة التقارير أو المراسلات الأخرى.	٥	١
٤	أن يتضمن تقرير المدقق على عبارة أن القوائم المالية أعدت وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية.	٦	
٥	أن يشير خطاب الارتباط على أن للمدقق حق الاطلاع المطلق على أية سجلات ومستندات ومعلومات يتم طلبها فيما يخص عملية التدقيق.	٦	

ت	متطلبات معيار التدقيق رقم (٤) فحص المدقق الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية	نعم	لا
١	مسؤولية إدارة المصرف تكمن في التأكيد إن القوائم المالية تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.	١	
٢	إن مسؤولية بيان أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الرقابة الشرعية الداخلية.	١	
٣	على المدقق أن يكون على معرفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	١	
٤	تشكل الفتاوى والقرارات والإرشادات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية الداخلية الأساس الذي يستند عليه المدقق للتأكد من أن المصرف قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	١	
٥	ليس من مسؤولية المدقق تقدير مدى أهلية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.	١	
ت	متطلبات معيار التدقيق رقم (٥) مسؤولية المدقق الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند تدقيق القوائم المالية	نعم	لا
١	عملية تدقيق القوائم المالية تهدف الى تمكين المدقق من إبداء رأيه حول ما إذا كانت القوائم المالية معدة من جميع النواحي ذات الأهمية النسبية والمدقق يقوم بعملية التدقيق بحس مهني مصحوب بالحذر.	١	
٢	للمدقق الحق في اعتبار الوثائق والسجلات صحيحة إذا لم يظهر له عكس ذلك أثناء عملية التدقيق.	١	
٣	عند استنتاج المدقق أن القوائم المالية تحتوي خطأ ذي أهمية نسبية نتيجة التزوير أو الخطأ فأن المدقق يدرس أثار ذلك على عملية التدقيق.	١	
٤	توثيق أسباب مخاطر التزوير أو الخطأ التي تم التعرف عليها خلال عملية التقييم وتوثيق رد المدقق على هذه الأسباب وتوثيق الأمور الهامة التي تؤيد ما ذهب اليه رأي التدقيق.	١	
٥	المسؤولية في المقام الأول عن الحيلولة دون وقوع التزوير أو الخطأ وعن اكتشافها تقع على كاهل المسؤولين عن إدارة المصرف.	١	

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً الى معايير التدقيق الإسلامية.

تم الإجابة على الاستمارة خلال المقابلات الشخصية لموظفي التدقيق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي والبالغ عددهم (٦)، وكانت نسبة التطبيق لكل معيار كالاتي:

أ. المعيار رقم (١) (٥/٤٨٣=٩٦,٦%)
ب. المعيار رقم (٢) (٥/٥٠٠=١٠٠%)
ج. المعيار رقم (٣) (٥/٤٦٦=٩٣,٢%)
د. المعيار رقم (٤) (٥/٥٠٠=١٠٠%)
ه. المعيار رقم (٥) (٥/٥٠٠=١٠٠%)

وكانت نسبة التطبيق الكلية (٩٧,٩٦%)

من استمارة الفحص أعلاه التي احتوت أسئلة مشتقة من معايير التدقيق التي أصدرتها (AAOIFI)، أتضح أن مهنة التدقيق الشرعي الخارجي في المصرف عينة الدراسة تتم وفقاً لمعايير التدقيق الإسلامية المتعلقة بمجال عمله كمهنة مستقلة خارج الهيكل التنظيمي للمصرف، وذلك تطبيقا لقانون المصارف الإسلامية (٤٣) لعام (٢٠١٥) وكافة التعليمات والارشادات أصدرها البنك المركزي العراقي الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

٤-٣. تفعيل دور معايير التدقيق الإسلامية: تعتبر معايير التدقيق التي تصدرها (AAOIFI) الدستور الذي يجب أن يلتزم به المدقق الشرعي الخارجي عند قيامه بتنفيذ عملية التدقيق وتظهر أهمية هذه المعايير في توجيه عمل المدقق الشرعي في المصارف، وهذه المعايير هي عبارة عن مجموعة من الارشادات والتوجيهات التي يجب أن يلتزم بها عند تدقيقه للأنشطة والعمليات المحاسبية التي يقوم بها المصرف الإسلامي في فترة زمنية محددة، وهي أداة تساعد في إعطاء رأي محايد حول البيانات المالية التي اعدها المصرف الإسلامي، حيث تتصف هذه المعايير بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة، كذلك يمكن الرجوع الى معايير التدقيق الدولية التي لا تتناقض مع أحكام ومبادئ الشريعة.

وحتى يتم تفعيل معايير التدقيق الإسلامية في عملية التدقيق الشرعي يتوجب على المدقق أن يكون ذو كفاءة وخبرة عالية في المصارف الإسلامية وعلى دراية والمام بمعايير التدقيق الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والمعايير الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى اطلاعه ومعرفته بالقوانين والضوابط والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والخاصة بالمصارف الإسلامية على سبيل المثال تعليمات الصيرفة الإسلامية رقم (٦) لسنة (٢٠١١) وقانون المصارف الإسلامية رقم(٤٣) لسنة (٢٠١٥) وغيرها، ويجب أن يكون المدقق مطلع على كافة المستجدات والتحديثات الخاصة بالمعايير الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).

أذ تعمل المعايير الإسلامية للتدقيق على تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في تدقيق أنشطة وعمليات المصرف الإسلامي بالاستناد الى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتعد هذه الإجراءات الوسيلة أو الخطوات التي يقوم المدقق الشرعي من خلالها بتطبيق عملية التدقيق فعلياً، فهي متروكة لتقدير المدقق وحكمه الشخصي، فيختار ما يراه ضرورياً ومناسباً من إجراءات من أجل إنجاز أهداف التدقيق وتطبيقاً للمعايير.

في ظل ما تقدم يخلص الباحثان إلى أن المعاملات والعمليات المالية في المصارف الإسلامية وضوابطها الشرعية وأهميتها والوسائل المعتمدة لتعزيزها جميعها متصلة بعملية التدقيق الشرعي والتي تنعكس أيجاباً على المجتمع الاسلامي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فأن أي نشاط أو عملية تمارسها المصارف الإسلامية، يجب أن تكون خاضعة للتدقيق الشرعي، وذلك لاجتناب كل ما هو مسيء ومضر ويؤثر سلباً على المجتمع بصورة عامة وعلى الزبائن المتعاملين مع المصرف بصورة خاصة، وعند التزام المصارف الإسلامية بالمعايير والضوابط الشرعية والأخلاقية، سوف يؤدي ذلك الى تجنب المشاكل والأزمات التي تواجه المصارف التقليدية، وبذلك فأن معايير التدقيق والاخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) قد ساهمت في دعم وتفعيل مهنة الدقيق الشرعي مستمدة ذلك من تعاليم ديننا الحنيف، فالعالم الاسلامي اشبه بالمنظومة التي تكمل بعضها البعض.

فإن وجود هذه المعايير والالتزام بها يفيد البنك المركزي وجهات الرقابة والتدقيق والدولة، بأسلوب التعامل مع المصارف الإسلامية وضبط أنشطتها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وطريقة التدقيق عليها وفقاً لأسس وضوابط وضعتها المعايير الشرعية.

وتتضح أهمية ودور معايير التدقيق الإسلامية الخاصة بالتدقيق الشرعي في توفير الثقة في الانشطة والعمليات والعقود المبرمة وتعزز مصداقيتها، كما توضيح مصادر واستخدامات الأموال والفقرات التي تم صرفها مما يؤدي إلى ارتفاع الثقة الائتمانية للمصارف الإسلامية، وعلى بالرغم من التكاليف الإدارية المرتفعة لعملية تبني المعايير الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) من حيث عملية تكوين المدققين داخل المصرف والتعاقد مع مدققين شرعيين خارجيين لديهم الخبرة والكفاءة بتلك المعايير وغيرها، إلا أن ذلك سيرجع بالنفع على المصارف الإسلامية والتي يمكن أن تزيد في انضباطها والثقة بها مما يعزز موقعها التنافسي في سوق العمل، وذلك عن طريق مساهمتها في توفير الضمانات اللازمة للتحقق من حسن استغلال مصادر الأموال في الاتجاهات المشروعة والتي سوف تعود بالنفع على الجميع، وبما يتفق مع أهدافها التي نشأة من أجلها.، ولتطبيق هذه المعايير فلابد من وجود الإجراءات التي تمثل الوسائل أو الخطوات التي يقوم المدقق عن طريقها بتطبيق عملية التدقيق فعلياً، فينتقي المدقق الشرعي ما يراه ضرورياً ومناسباً من إجراءات من أجل إنجاز اهداف التدقيق وتنفيذاً المعايير بالشكل الأمثل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. يعد التدقيق الشرعي الخارجي مهنة مستقلة وموضوعية، تقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية لإضافة قيمة للمصرف الإسلامي عن طريق التأكد من إتباع المصرف للفتاوى والضوابط والتعليمات والتوصيات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، والضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.
٢. ساهمت (AAOIFI) في تعزيز التدقيق الشرعي بإصدار معايير التدقيق الإسلامية التي عملت على توجيه وتنظيم عمل المدقق الشرعي الخارجي بما تحتويه من إرشادات وضوابط وتعليمات.
٣. يطبق التدقيق الشرعي الخارجي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي وفقاً لمعايير التدقيق التي أصدرتها (AAOIFI).
٤. عدم مواكبة البنك المركزي العراقي للمعايير الجديدة الصادرة عن (AAOIFI) من خلال إصدار تعليمات خاصة تلزم المصارف الإسلامية العراقية بتنفيذ تلك المعايير وتحديداً معيار التدقيق رقم (٦) (التدقيق الشرعي الخارجي) ومعيار الحوكمة رقم (١١) (التدقيق الشرعي الداخلي)، مما يسهم في مساعدة ودعم التدقيق الشرعي سواءً كان داخلياً أو خارجياً.
٥. أن مهنة التدقيق الشرعي الخارجي تمارس من قبل مراقب حسابات أو مدقق خارجي مالي لديه الخبرة في الصيرفة الإسلامية دون أن يكون هناك تخصص دقيق كمدقق شرعي.

ثانياً. التوصيات:

١. أن تأخذ الجامعات العراقية دورها في توفير متطلبات المصارف الإسلامية من الكوادر المختصة ودعم المناهج الخاصة.
٢. على نقابة المحاسبين القانونيين في العراق إضافة متطلب شهادة التدقيق الشرعي لمزاولة مهنة التدقيق الشرعي في المصارف الاسلامية.

٣. العمل على إنشاء مكاتب للتدقيق الشرعي وتكون مستقلة كما هو الحال في مكاتب مراقبي الحسابات.
٤. توجيه طلبة البحث العلمي الى مثل هذه المواضيع في الأطاريح والرسائل الجامعية متخصصة بموضوع التدقيق الشرعي بشكل مستقل.
٥. العمل على تدريب جهاز التدقيق في البنك المركزي على الجوانب الشرعية لتتوصل رقابة البنك المركزي العراقي إلى مراقبة أعمال الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

أ. الوثائق والنشرات الرسمية:

١. هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، (٢٠٢٠)، https://aaoifi.com.
٢. معايير التدقيق والحوكمة والاخلاقيات، (٢٠١٥)، https://aaoifi.com، المنامة، البحرين.
٣. مصرف جيهان الإسلامي، (٢٠٢٠)، https://www.cihanbank.com.iq/en.

ب. الرسائل والأطاريح:

١. طلال، نهلة عبيس، (٢٠١٦)، مدى ملائمة معايير المحاسبة والتدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية للتطبيق في المصارف العراقية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

ج. البحوث والدوريات:

١. براهيمي، فائزة وحديدي، آدم، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق متطلبات التكامل بين المنظومة المالية والصناعة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (١١)، العدد (٢)، الجزء (١)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
٢. بن عمارة، نوال وعطية، العربي، (٢٠١٤)، معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع التطبيق وطموحات مستقبلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد (5)، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر.
٣. بو حفص، سميحة وقط، سليم، (٢٠١٩)، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بديل للمعايير المحاسبية الدولية من منظور تبني الفكر المحاسبي الإسلامي، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد (٤)، العدد (٢)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
٤. رحاحلة، محمد ياسين، (٢٠١١)، دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (٧)، العدد (١/أ).
٥. الزهرة، بن سعدية ومحمد، زيدان، (٢٠٢٠)، دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (١٦)، العدد (٢٣)، جامعة الشلف، الجزائر.
٦. الشريدة، نادية عبدالجبار والسامرائي، عمار عصام، (٢٠١٩)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين –قطاع الجملة، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد (١٤)، العدد (٤٦)، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين.

٧. الشعباني، صالح إبراهيم يونس وعثمان، فاضل نبي وسمير، شيماء محمد، (٢٠١٤)، الرؤى المستقبلية في إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي في العراق: دراسة استطلاعية على المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٦)، العدد (١١) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٨. صلطان، قدوري هودة، (٢٠١٧)، التدقيق في ظل تطور الصناعة المالية الإسلامية-التدقيق الشرعي، مجلة العقار للدراسات الاقتصادية، العدد (١)، جامعة السعيدة.
٩. الصيفي، عبدالله علي وحوامده، سهيل أحمد، (٢٠١٤)، تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلّد (٤١) ، ملحق (٢)، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.
١٠. طه، آلاء عبدالواحد ذنون، (٢٠١٧)، توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٣)، العدد (٩٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١١. عبد، هشام عمر حمودي، (٢٠١٣)، نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٩)، العدد (٢٩)، قسم المحاسبة، كلية الحدباء الجامعة.
١٢. الكسار، نواف علي، (٢٠٢٠)، التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي، GIEM-Volume No (103).
١٣. محمد، نخشين جمال وعدلي، تارا وحيد الدين، (٢٠٢٠)، دور التدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال دراسة استطلاعية على عينة من المصارف الإسلامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٦١)، العدد (٥٦) ، ج (٦) .
١٤. ممي، إسماعيل والازهر، عزه، (٢٠٢١)، مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة ذات الرؤية المستقبلية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الإحياء، المجلد (٢١)، العدد (٢٨)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

د. المؤتمرات والندوات:

١. البكوع، فيحاء عبدالخالق وغازي، عبدالواحد، (٢٠٢١)، انعكاسات تبني معايير التدقيق الدولية على بيئة العمل العراقية، ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية) (افاق اصلاح النظم المحاسبية في العراق في ضوء المعايير الدولية لتعزيز قدرات وموثوقية قطاعاته الاقتصادية) ، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٨/كانون الثاني/٢٠٢١.
٢. الجاسر، مطلق جاسر مطلق، (٢٠٠٩)، التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للتدقيق الشرعي، شركة شورى للاستثمارات الشرعية، فندق هوليدي إن داون تاون، الكويت.
٣. الزعبي، علي والقاضي، فارس والعريان، ليث، (٢٠١٣)، نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية الأردنية، دراسة قدمت للمؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون الوطنية عنوان المؤتمر الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق.

٤. عطية، عبدالله، (٢٠١٦)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، شورى للاستثمارات الشرعية، إسطنبول، تركيا.
٥. الفزيع، محمد، (٢٠٠٩)، دليل إجراءات التدقيق الشرعي، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الأول للتدقيق الشرعي، شركة شورى للاستشارات الشرعية، فندق هوليدي إن داون تاون، الكويت.

٥. الانترنيت:

١. الطالب، غسان، (٢٠١٨)، التدقيق الشرعي الخارجي في ضوء معيار الحوكمة رقم «٦» لاي وفي، أخبار سوق عمان المالي، http://www.ammanxchange.com.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Khalid, Azam Abdelhakeem & Sarea, Adel M., (2018), Independence and Effectiveness of Internal Shariah Audit: An Islamic Agency Theory, Proceeding of the 5th International Conference on Management and Muamalah.
2. Shahar, Wan Shahzlinda Shah Wan & Hassin, Wan Suraya Wan & Zan, (2018), Shariah Audit for Islamic Financial Institutions (IFI's): Issues and Challenges, Reports on Economics and Finance, Vol (4), no (4), 2018.